ديمقراطية، من خلال مؤتمرات تعقد في كل منطقة على حدة. واستند داعمو هذا الاقتراح الى ان الانتخاب الديمقراطي، وليس التعيين هو، وحده، الذي يحرّر هذه اللجان من التناقضات والتناحرات؛ ويحشد حولها تأييد الشارع الفلسطيني. ورأى محلّلون ان الهدف من تشكيل اللجان السياسية هو «الاستعداد لتسلّم السلطات التي ستنتقل الى أيدي الفلسطينيين، ابتداء من نهاية العام المقبل، اذا سارت عملية التفاوض مع اسرائيل كما يراد لها»؛ كما يهدف الى «تفويت الفرصة على السلطات الاسرائيلية لدسّ رجالها في مراكز الحكومة الذاتية». وتوقّع مراقبون ان تعمل اللجان على مستوى الشارع والمؤسسات الفلسطينية، في خلال عام منذ الآن، الى ان يحين موعد انتخابات الحكومة الذاتية، حيث تكون، هذه اللجان، أو بعضها، حصلت على الشعبية المطلوبة لخوض الانتخابات بنجاح (**المصدر نفسه**، ٣٠/١٠ ـ ١/١١/١٩٩١؛ **والحياة**، ١٣/١١/١٩٩١).

بلدية بالتعيين

في خطوة، هي الأولى منذ العام ١٩٨٠، أعربت شخصيات تنتمي الى تيّارات سياسية عدّة، في مدينة غزة، عن استعدادها لتشكيل مجلس بلدي في المدينة يتولّى، مؤقتاً، تصريف شؤون المواطنين. واختلفت التقديرات والروايات حول الجهة المحرّكة لهذه الخطوة المستندة الى مبدأ التعيين وليس الانتخاب. فقد أعلنت مصادر في «الادارة المدنية» ان الادارة باشرت، قبل عام تقريباً، حواراً مع شخصيات من غزة أبدت استعداداً تقنياً لاعادة المجلس البلدي. وذكرت مصادر الادارة انها تلقّت، أخيراً، موافقة أولية على ذلك من قبل شخصيات غزية (**الحياة**، ١٩/١١/١٩٩١). وأكد نقيب المحامين، السابق، في غزة، فايز أبو رحمة، الذي يعتبر الشخصية الوحيدة التي تبنّت خطوة التعيين للمجلس البلدي، وتحدثت، علناً، بشأنها، ان النقاش حول الموضوع بدأ في أيار (مايو) ١٩٩١. وانه، حصل، شخصياً، في آب (اغسطس) ١٩٩١، على موافقة الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، على هذا التوجّه، حيث باشر ابو رحمة، بعد ذلك، اتصالات ومشاورات مع آخرين بهدف التوصّل الى صيغة لتشكيل المجلس (**المصدر نفسه**). غير ان مصدراً فلسطينياً آخر، كشف عن ان سلطات الاحتلال الاسرائيلية عرضت على ابو رحمة تشكيل مجلس بلدي في غزة في مطلع العام ١٩٩١، بدأت بعدها محادثات ومشاورات بين مختلف الاطراف المعنيّة، استمرت الى ان طلبت م.ت.ف. تجميد المشروع برمّته. وقبل اسبوعين، فقط، استؤنفت المشاورات مجدداً، حيث أعطت سلطات الاحتلال الضوء الاخضر لمتابعة العملية، ولم تبد أوساط م.ت.ف. معارضة من جانبها (**المصدر نفسه**). وفي ما يتعلّق بتركيبة المجلس المقترح أوضح ابو رحمة انه سيضمّ ائتلافاً وطنياً (**المصدر نفسه**، ٢٤/١١/١٩٩١)، يشمل جميع التيارات السياسية في غزة (**المصدر نفسه**، ١٩/١١/١٩٩١). وطالبت «حماس»، التي فاوض باسمها ممثّلون لتيّارات أخرى، بعدد من المقاعد يماثل ما هو مقترح لـ «فتح» من أصل ١٧ مقعداً. وقد عُرض على «حماس» خمسة مقاعد، فأبدت موافقتها، لكنها اشترطت الحصول على مقعد نائب رئيس المجلس (**المصدر نفسه**). ووفقاً لما صرّح به أبو رحمة تواصلت الحوارات مع «حماس» غير انها لم تفض الى أيّة نتيجة «بسبب الشروط التي وضعتها «حماس»، مع انه عُرض عليها منصب نائب للرئيس من بين أربعة نواب (فايز ابو رحمة، «جهودنا مع 'حماس' لم تنجح بسبب شروط وضعتها»، مقابلة اجراها محمد الديري، **القدس العربي**، ٢٣ ـ ٢٤/١١/١٩٩١).

من جهتها، دعت حماس، في بيان أصدرته، جميع الفصائل والقوى الفلسطينية الى «افشال سياسة العدو في تعيين أعضاء للمجالس البلدية؛ وإدانة أي طرف فلسطيني يوافق على ذلك» (**الحياة**، ٢/١٢/١٩٩١). وردّ ابو رحمة بأنه لن يسعى الى تجميد عملية تشكيل المجلس، وانه سيجري مشاورات مع م.ت.ف. صاحبة الصلاحية في اتخاذ القرار بهذا الشأن.

في هذا الوقت، ظهرت كتابات على جدران في بعض الشوارع، حملت توقيع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، حذّرت ابو رحمة من نتائج التورّط في تشكيل مجلس بلدي. وجاء فيها: «ان الرصاصات التي اخترقت قلب ظافر المصري، في نابلس [٢/٣/١٩٩١]، ستصيب كل من يقبل التعيين» (**المصدر نفسه**، ٢٤/١١/١٩٩١).